

الفروع وتصحيح الفروع

المسائل لأنه لا اعتبار في صريح النطق على الصحيح من المذهب .

وكذا نسائي الأربع طوالق واستثنى واحدة بقلبه وإن لم يقل الأربع ففي الحكم روايتان (م 12) وفي الترغيب أربعين طوالق إلا فلانة لم يصح على الأشبه لأنه صرح وأوقع ويصح أربعين

إلا فلانة طوالق وإن استثنى من سألتها طلاقها دين ويتوجه أنه كنسائي الأربع ولم يقبل في

الحكم لأن السبب لا يجوز إخراجها ويحتمل قبوله قال القاضي بجواز تخصيص العام .

وإن قالت طلق نساءك فقال نسائي طوالق طلقت أيضا لأن اللفظ لا يقصر على سببه ولنا فيه

خلاف في الأصول وإن استثنى قبل في الحكم لأن السبب يدل على نية .

ويعتبر للإستثناء ونحو اتصال معناد قال القاضي وغيره وقطع به في المحرر + + + + +

+ + + + + اثنتين أطلق الخلاف وأطلقه في المذهب والمستوعب والمقنع

والرعائتين والحاوي وغيرهم .

أحدهما تطلق طلقتين وهو الصحيح اختاره في الفصول وقدمه في الهداية .

قلت وهو الصواب وهو مقتضى ما قاله ابن حمدان وصاحب الحاوي أول الباب في القاعدة التي

ذكرها .

والوجه الثاني تطلق ثلاثا اختاره القاضي وذكر وجهه في الفصول قال ابن منجا في شرحه هذا

المذهب وقدمه في المقنع وصححه في المغني .

مسألة 12 قوله وكذا نسائي الأربع طوالق واستثنى واحدة بقلبه يعني أنه لا يدين على

الصحيح وإن لم يقل الأربع ففي الحكم روايتان انتهى وأطلقهما في الهداية والمذهب

والمستوعب والخلاصة والمغني والكافي والشرح والرعائتين والحاوي وغيرهم .

إحدهما يقبل في الحكم وهو الصحيح اختاره القاضي والشارح وصححه الناظم وقطع به

الزركشي والمنور وهو ظاهر ما جزم به في الوجيز وظاهر ما قدمه في المحرر .

والرواية الثانية لا يقبل اختاره ابن حامد